

ملخص كتاب

كشف أنواع الجهل

فيما قيل في نصرة السدل

تأليف

الإمام العلامة الحبر البحر الفهامة المحدث الأصولي اللغوي الحافظ الشريف السيد عبد الله  
ابن محمد بن الصديق الغماري المغربي الإدريسي الحسني الأشعري الشاذلي رضي الله عنه

ويليه

رد المختار بن حامد علي نظم للأستاذ كراي بن محمد باب بن محمد بن  
أحمد يور نظمه تقريظا لتأليف في القبض للشيخ إبراهيم بن الكولخي

ويليه

الرسالة السلوية في القبض في الصلاة

تأليف

الإمام المجتهد أبي الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني

اعتنى بها

راجي رحمة ربه الولي

محمد بن نشأت عبد المنعم محمد

الأشعري المالكي الخلوتي العوني العيوني

طالب بجامعة أسيوط العامة بكلية الطب البشري

عامله الله تعالى بلطفه الخفي

طبعة خاصة

ملخص كتاب

# كشف أنواع الجهل

## فيما قيل في نصرة السدل

تأليف

الإمام العلامة البحر الفهامة المحدث الأصولي اللغوي  
الحافظ الشريف السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري

المغربي الإدريسي الحسني الأشعري الشاذلي

رضي الله عنه

## تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام  
المتقين وقائد الغر المحجلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد ؛

فهذا ملخص كتاب ردّ فيه الحافظ السيد عبدالله بن الصديق  
الغماري على بعض المغاربة المتأخرين كالسيد محمد القادري، والسيد  
المهدي الوزاني، والشيخ محمد الخضر الشنقيطي. حيث تعصب هؤلاء  
للسدل في الصلاة، وأفرطوا في تعصبهم حتى قال بعضهم: إن القبض  
(وهو وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) قيل بحرمة، بينما لم يقل  
أحد بحرمة السدل. فتبعهم كثير من الجهلة، فبدؤوا يطلبون من الأئمة  
أن يسدلوا في صلاتهم، وإلا أبعدوهم عن الإمامة. وليس لتعصبهم أي  
دليل يستندون عليه، وإنما دعاوى ليس لها ما يسندها. فأباتوا عن  
جهل عريض بعلم الأصول وقواعد الاستدلال.. وقد ذكر المؤلف رحمه  
الله تعالى دعاوهم واحدة واحدة، وأتبع كل دعوى بما يبطلها من قواعد  
علم الأصول والحديث.

## ملخص الكتاب

بدأ رحمه الله تعالى بذكر حديث في السدل، لم يذكره. وهذا الحديث  
موضوع. وهو: روى الطبراني عن معاذ رضي الله عنه، أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في صلاته رفع يديه قبل أذنيه، فإذا

كبر أرسلهما ثم سكت، وربما رأيته يمينه على يساره. في سند هذا الحديث: الخصيب بن جحدر، كذبه شعبة والقطان وابن معين والبخاري والساجي وابن الجارود وغيرهم. فعلى هذا فالحديث موضوع لا يجوز العمل به.

الدعوى الأولى والثانية: حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر القبض، فهو دليل على السدل. وكل حديث لم يذكر القبض في صفة صلاة النبي يدل على السدل. قال المؤلف رحمه الله تعالى: وهاتان الدعويان باطلتان جدا. لأمر: الأول: عدم ذكر القبض لا يدل على عدم وجوده في الصلاة. لما تقرر أن عدم ذكر الشيء لا يدل على عدم وجوده.

الثاني: أن السدل لم يذكر في الحديث أيضا. فكيف يكون الحديث دليلا عليه، وهو لم يذكره.

الثالث: يتجلى من الأول والثاني تناقض واضح، لأن عدم ذكر القبض دليل عندهم على عدم مشروعيته، وعدم ذكر السدل دليل على مشروعيته .. هذا تهافت.

الرابع: عند المالكية يستحب السدل، قال ابن عاشر في مستحبات الصلاة: سدل يد تكبيره مع الشروع. ولم يذكر السدل في أحاديث صفة الصلاة، مع أن المستحب هو ما طلبه الشارع طلبا غير جازم، وليس في الأحاديث طلب السدل، وإنما فيها سكوت عنهما. فأخذوا من عدم ذكره استحبابه أي أخذوا من عدم أمرا وجوديا، وهو باطل. لأن عدم لا يكون علة لأمر وجودي.

قالوا: الأصل هو السدل. وهذا باطل أيضا، لأن الأصل لا يدل على الاستحباب لأنه ليس بأمر ولا طلب فيه.

الخامس: القاعدة المقررة في الأصول: إن المطلق يحمل على المقيد فيقيد به. فأحاديث صفة الصلاة التي لم تذكر القبض، هي مطلقة، فتقيد بالأحاديث التي ذكر فيها القبض. فتكون الأحاديث منسجمة بعضها مع بعض، لا تعارض بينها ولا دلالة فيها على السدل إطلاقا. وهذا هو الاستدلال المبني على القواعد الأصولية لا قولهم المبني على قواعد سطحية.

الدعوى الثالثة: السدل ناسخ للقبض، وهي باطلة من وجوه:  
الأول: إن القبض سنة وفضيلة. والفضائل لا تنسخ كما قال ابن عبد البر وغيره. والذي ينسخ من الأحكام: الواجب والحرام والمباح، وأما المندوب فلا ينسخ لأنه فضيلة والمكروه تابع له. وهذا مما يجهله كثير ممن لم يتقن علم الأصول.

الثاني: النسخ هو رفع الحكم بعد ثبوته، والذي يرفع الحكم هو الشارع. ولا يثبت النسخ باجتهاد صحابي، فضلا عن دونه. كما هو مقرر في علم الأصول. قال الصيرفي: لا يقع النسخ إلا بدليل توقيفي. اهـ. أي عن الشارع.

الدعوى الرابعة: السدل عمل أهل المدينة. وهي باطلة أيضا من وجوه:

الأول: إن هذا العمل لم ينقله أحد ممن تخصص في نقل مذاهب الأئمة، مثل الترمذي وابن المنذر وابن جرير الطبري وابن حزم وابن قدامة والنووي. وإنما نقله الصاوي في (حاشية أقرب المسالك) عن مجهول ولم يعتمد له لأنه حكاه بصيغة التضعيف، وهي: وقيل. الثاني: المنقول عن الخلفاء الأربعة فمن بعدهم من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بالمدينة إلى عهد مالك، هو القبض. ما عدا سعيد بن المسيب.

الثالث: المسائل التي عمل فيها مالك بعمل أهل المدينة عددها تسعون مسألة، ليس فيها مسألة السدل... وقد ذكرها صديقنا العلامة السيد محمد علوي المالكي في كتابه (فضل الموطأ).

الرابع: قال العلامة السنوسي في (إيقاظ الوسنان) : وقد لهج المتأخرون من المالكية بترجيح القول والرواية بمجرد وجودهما في المدونة، ولو خالف الكتاب والسنة الصحيحة ... كما في مسألة سدل اليدين في الصلاة، وردوا الأحاديث السالمة من المعارضة والنسخ وتركوها لأجل رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك. مع أن رواية القبض ثابتة عن مالك وأصحابه برواية ثقات أصحابه وغيرهم. اهـ.

الخامس: ترجيح متأخري المالكية لرواية ابن القاسم في السدل، على رواية أصحاب مالك عنه سنية القبض. مخالف لما تقرر في علم الأصول والحديث. فالقاعدة المقررة: إن الثقة إذا روى ما يخالف رواية أوثق منه أو أكثر عددا، كانت روايته شاذة ضعيفة. وهكذا رواية ابن القاسم هذه. قال ابن عبد البر: وروى أشهب عن مالك: لا بأس بالقبض في النافلة والفريضة، وكذا قال أصحاب مالك المدنيون، وروى

مطرف وابن الماجشون أن مالكا استحسنه، وقال أيضا: لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين، وهو الذي ذكره مالك في (الموطأ)، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. اهـ. فأين عمل أهل المدينة ???

الدعوى الخامسة: تضعيف حديث الصحيحين في القبض. وهي دعوى باطلة جدا، وردّها كالتالي:

أولا : الطعن في حديث الصحيحين خرق للإجماع، وهو حرام وفاعله عاص، كما قال الإمام النووي في (شرح مسلم)، ومثله في (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم) لابن تيمية، و(عمدة القاري في شرح البخاري) للعيني، و(إرشاد الساري في شرح البخاري) للقسطلاني.

ثانيا: تضعيف حديث القبض في البخاري هو تضعيف للموطأ. لأن البخاري رواه من طريق مالك، وهو في الموطأ. وكتاب الموطأ تلقته الأمة بالقبول. فتضعيف حديث رواه البخاري ومالك وقاحة كبيرة وخرق للإجماع.

ثالثا: لفظ حديث سهل بن سعد في البخاري والموطأ: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ. قال الحافظ: هذا حكمه الرفع، لأنه محمول على أن الأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: في صحيح مسلم عن وائل بن حجر: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل في الصلاة كبر ثم التحف بثوبه، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى.. الحديث. وقد ضعفه الخضر الشنقيطي وهو أشد المتعصبين للسدل تعنتاً.

الدعوى السادسة: ذكر صاحب (الرحلة المراكشية) حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: كأنني أنظر إلى أحبار بني إسرائيل واضعي أيمنهم على شمائلهم في الصلاة.. فادعى أنه ذم للقبض لأنه من فعل بني إسرائيل.

قلت: هذا حديث ضعيف رواه ابن شعبة في (مصنفه) مرسل عن الحسن .. وهو يدل على أن القبض من شرائع الأنبياء، روى ابن أبي شعبة عن أبي الدرداء قال: من أخلاق النبيين وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة.. وذكر القرطبي وغيره أنه إذا بلغنا شرع من قبلنا على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم أو لسان من أسلم كعبد الله بن سلام، ولم يكن منسوخاً ولا مخصوصاً، فهو شرع لنا، وهو المقرر عند المالكية.

الدعوى السابعة: إن السادل يشبه الميت وهو أقوى في تحقيق الخشوع.

وهذه حكمة ميتة لا رواج لها في الميدان العلمي، وإليك حكمة مشروعية القبض على لسان العلماء، قال القاضي أبو بكر بن العربي في (شرح الترمذي) : والحكمة فيه أي القبض عند علماء المعاني: الوقوف بهيئة الذلة والاستكانة بين يدي رب العزة ذي الجلال والإكرام



كأنه إذا جمع يديه يقول: لا دفع ولا منع ولا حول أدعى ولا قوة، وها أنا في موقف الذلة فأسبغ علي فائض الرحمة. اهـ. وقال الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى: « فصل لربك وانحر » روي عن علي بن أبي طالب أنه فسر هذا النحر بوضع اليدين على النحر في الصلاة. قلت: روى ابن أبي شيبة والبخاري في (التاريخ) والحاكم والبيهقي في (السنن) عن علي بن أبي طالب في قوله تعالى: « فصل لربك وانحر » قال: وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره في الصلاة. وقال الزرقاني في (شرح الموطأ) : قال العلماء: الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل، وهو أَمْنَع من العبث وأقرب إلى الخشوع. ومن اللطائف ما ذكره الحافظ في (الفتح) نقلا عن بعضهم: القلب موضع النية والعادة أن من حرص على حفظ شيء جعل يديه عليه ..

### خاتمة

فهذا بعض مما في هذا الكتاب القيم من مسائل ردّ بها المؤلف على من يدعي جهلا وتعصبا سنية سدل اليدين في الصلاة.. والغرض هو بيان موضوع الكتاب لا غير، حيث أن الكتاب يضم غير ما ذكر هنا مسائل أخرى مهمة كمسألة تواتر أحاديث القبض في الصلاة، والردّ على القادري الذي قال بحرمة القبض تعصبا.. وغيرها من المسائل والفوائد الحديثية والأصولية التي يتحفا بها المؤلف رحمه الله تعالى على عادته في كتبه، أجزاء ورسائل كانت أو كتبا كبيرة . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

رد

المختار بن حامد

علي نظم للأستاذ كراي بن محمد باب

ابن محمد بن أحمد يور

نظمه تقریظا لتألیف فی القبض

للشیخ إبراهیم بن عبد الله انیاس الكوخی

## بسم الله الرحمن الرحيم

الله في قبضي و بسطي الحمد  
فالقبط منطوقا أتى عن مالك  
و السدل عنه لم يرد منطوقا  
و إنما فهم ممن قال لا  
و زاد نجل قاسم و كانا  
فأطلق القبط بلفظ عم قد  
قضية مهملة في قوة  
ليست بنص في عموم الكره  
و مع ذلك فحملها على  
لكن جمهور رجال الأم  
خصوا الكراهة بحالة اعتقاد  
و هو الصحيح و له أدله  
ففتحها للاعتماد البابا  
و قولها يعين نفسه به  
وبالحديث ختمت فأفهمت  
و في النظائر التي في الباب  
إذ كلها في كره الاعتماد  
نعم على الظاهر بعضهم حمل  
و لم يسم ذلك البعض فلو  
و هم سوى الذين في أيدينا  
إذ هؤلاء قد تواطئوا على  
فتتقي إذا انتقت علاتها  
حتى الذين زعموا السدل عمل  
كالشيخ عيش و كالتتائي  
كلام مالك على مرامه  
فإن يكن صريحا أو نصا فلا  
كمثل لا أعرفه فإنه  
من ذاك تسبيح السجود و الركوع

مصليا على النبي و بعد  
لا يستطيع القوم نفي ذلك  
فأنت بنصه و لن تطبيقا  
أعرفه إلا بنفل طولا  
يكرهه في نسخة بياننا  
يحتمل التخصيص و القيد بقدر  
جزئية لا قوة الكلية  
في نظر النظر غير المره  
إطلاقها لو لم تقيد قبلا  
من مخول منهم و من معم  
وجوب أو تخشع أو اعتماد  
في الأم نبه عليها الجله  
يدل أنها اعتمادا تأبي  
فيه دليل واضح للنبه  
كلية بما به قد ختمت  
أيضا دليل لذوي الأبواب  
و الاتكاء أو الاسستناد  
و ظاهر الأنقال أنه الأقل  
سموا علمنا هل علوا أم هل علوا  
مؤلفاتهم نراها ديننا  
أن الكراهة تراعي العللا  
وبثبوت علل إثباتها  
أهل المدينة و مالكا سدل  
و عابد و قل لهؤلاء  
يدل و لناخذ من كلامه  
إشكال و الإشكال فيما احتملا  
قد قالها فيما يراه سنه  
و عند رفع من ركوع رفع كوع

والقبض لا يعرفه فاحتملا  
فسقط استدلالنا بلفظ لا  
و الله أعلم بقصد مالك  
هل الكراهة بذلك أراد  
وما به من ذلك أحرم الإمام  
لكن نقول لهداة الاقتدا  
كرهتم في الفرض فعل القبض  
و مالكا قلدتموه لأثر  
أراكم احتجاجتم بأثر  
و فضل مالك و نجل القاسم  
و ليس فيه البحث إن البحث في  
و عندنا أنهما ما فسرا  
فقيدوه و هم عدول  
فالقبض لفظ مطلق و زيده  
و ليس بين مطلق و بينا  
و حمل مطلق على مقيد  
و الجمع واجب متى ما أمكنا  
يرد بالتأويل قول العنقي  
و ربما على الخلاف نحمله  
فمذهب الأكثر و الجمهور  
و هو الذي يفتي به الذينا  
و يفعل المقلدون ذا في  
وقال أيضا كل قول للإمام  
تقليده و ياثم المقلد  
حاصله ابن قاسم مصدق  
حسب فهم من هم بمعنى  
إذن فنبتذ فهم نجل رشد  
إلا لفهم كفاء لذين  
و حيث كان البحث في تحقق  
هل كرها القبض بكل صورته

ذاك معاني بها تؤولا  
أعرفه لما غدا محتملا  
إماننا نجم الهدى بذلك  
مطلقة أو مع قيد كاعتماد  
فنحن ندخل عليه و السلام  
بالمصطفى في القبض باليد اليدا  
إذ مالك كرهه في الفرض  
في فضله ورد عن خير البشر  
فأثر القبض بذلك حري  
يعلمه الجاهل مثل العالم  
تحقيق معنى لفظ ذاك السلف  
لفظهما و فسرته الكبرا  
فما لهم عن نهجهم عدول  
بقصد الاعتماد هو قيده  
مقيد تعارض أبينا  
أولى و من نظم مراقبي الأسعد  
و ها هنا يمكن جمع عندنا  
موافقا لنقل جمهور تقى  
فعارض المشهور راجح عليه  
تقديم راجح على المشهور  
هم مالكيون خليليوننا  
قول الإمام قالعه القرافي  
خالف و حيا أو حديثا فحرام  
به و ليس ياثم المجتهد  
مقيد كلامه أو مطلق  
كلامه أعلم قطعنا منا  
و عابد الوهاب غير رشد  
نعرفه بالأذن لا بالعين  
معنى كلام مالك و العنقي  
أم يكرهان صورا محصوره

ما حز في المفصل من يقول  
الحز في المفصل أن يؤتى بنص  
مكافئ فمتعقب كلام  
و عبد وهاب و فحل المذهب  
و ما لدى الباجي و الحفيد  
و نجل يونس و لكن ذان  
و ما عياض قال و الخمي  
عن الجماهير ونقل آت  
و ما لدى شراح أو محشي  
و العدوي و كعبد الباقي  
و كالتنائي و كالأجهوري  
و كالدسوقي و عيش لدى  
و قال بالتقييد لا الإطلاق  
كذا ابن حمدون كذا المسناوي  
و مالكيون سواهم قيدوا  
بل بعضهم أطلق مطلوبيته  
و ما خليل نفسه قال بفيه  
فهل سها عنه هنا و اذكره  
و أين في نص و في شرح له  
كراهة القبض لمن لم يعتمد  
ألم يكن مفهومه المنطوق في  
إن تنتفي العلل نفي العلة  
إلا المظنة و إن الوضعا  
و العلتان بعد الاعتماد  
و من بتين العلتين أولوا  
و العلة التي التتائي استظهارا  
يريب منها أنها استظهار  
مع اعتراف هؤلاء بانتفا  
فقد تهافتوا فإن لازما  
فاسأل به النابغة الغلاوي

قال خليل عندنا خليل  
من مالكي و على اسمه ينص  
ابن جزي و ابن عابد السلام  
و نجل حاجب و نجل العربي  
و في الذخيرة و في التمهيد  
للسدل كالقبض محبذان  
و ما حكى القباب و الأبى  
عن حبر طرطوشة و الزناتي  
أبي المودة كمثّل الخرشي  
و كمحشيه و كالمواق  
و الشبرخيتي و كالدريديري  
شرح خليل حيث كرها قيذا  
أيضا محمد بن عبد الباقي  
كذا الأمير وكذا الصاوي  
كراهة القبض بما يعتمد  
منفية علته أو مثبتته  
لم يذكر التأويل بالإطلاق فيه  
عند قضاء حاجة فذكره  
منطوقا أو مفهوما أن تحله  
أو يتخشع أو وجوبا يعتقد  
شروحه نفي كراهة قفي  
في الشيء نفي كل معلول له  
ليس مظنة اعتماد قطعاً  
ضعيفتان و هو ذو اعتماد  
للقبض مالوا و عليه عولوا  
وبعض من عن عصره تأخرا  
خالفه نقل له اشتها  
كراهة إذ اعتماد انتفى  
دعواهم عموم كره لازما  
إلا إذا صحت بعدل راوي

و قولهم نحن مقلدوننا  
قول بموجب لئن رجعنا  
فالقبط في مذهب مالك رجح  
إذ من رواه مدني صحبه  
روى السنوسي في شفاء الصدر  
و في الموطأ الإمام أقرأه  
ففيه رام مالك تبينه  
و لم يزل موطأ الإمام  
و كان نحو من ألوف عشره  
قيل قبضه ببضع مائة  
و قولهم تقدم المدونه  
أخرها الحطاب و المعيار  
نعم تقدم على سواها  
كما يقدم ابن قاسم على  
و عللوا ذاك بمكثه زها  
ما فارق الإمام مالكا إلى  
و هل مع اتفاق صاحب مالك  
فنحو زيد مفردا أنفع من  
و مقتضى التعليل أن يستثنى  
مثل ابن نافع الذي إلى الحمام  
و قد أجاب مالك من سألته  
فكان هو مفتي المدينة  
و كان و ابن قاسم بالقاهرة  
إلى وفاته فعل ما رواه  
و كون أهل القطر كلا يسدلون  
حق و عندهم على القبض دليل  
و الأخذ بالظاهر لا ينتقد  
لعلهم لم يقفوا على كلام  
أو وقفوا عليه لكن قدموا  
و اعتقدوا ما في المدونة قد

بـ نهج مالك مقيدوننا  
إلى المدينة ليخرجنا  
إذ عنه صح و به الحديث صح  
عنه و هو كان يعمل به  
ذلكم عن ابن عبد البر  
ستين عاما فاقروا موطأه  
لما عليه عمل المدينة  
ينقصه الإمام كل عام  
من الأحاديث إلى أن حرره  
فكان فيه القبض بعض المثبت  
عليه قول ما عليه بينه  
عنه و قوم قدوة أخيار  
من الدواوين التي شرواها  
مطرف أو ابن وهب مثلا  
عشرين عاما علمه فيها زهى  
قرب وفاته بحول كملا  
يكون و هو مفرد كذلك  
عمرو مهانا مستجاز لم يهن  
من ذاك من فعل ذاك مثلى  
لازم أربعين عاما الإمام  
لمن يكون الأمر بعد قال له  
من بعد مالك يدين دينه  
ملازما لمالك مجاوره  
آخر قولي الإمام لا سواه  
و يجهلون القبض عنه يعدلون  
من ظاهر الأم و ظاهر خليل  
إلا إذا يخص أو يقيّد  
من فسروا مقيدا قول الإمام  
فهمهم عن فهم من تقدموا  
ناقضه ما في الموطأ وقد

و حسبوا الأم من الموطأ  
و سمعوا ذكر التتائي عملا  
و سمعوا عيش و هو ما نقل  
و سمعوا تحمل الوزاني  
فهذه مقدمات شكل  
لكن هذه المقدمات  
قد راب منها فقد عزو مسند  
و إن عندنا لها معارضا  
و قد رأينا بعضها تهافتا  
و قولهم نبي هذه المله  
إن الرسول من يطعه يهتدي  
و السنة الحجة عند مالك  
وعندهم بالمرسلات عرفا  
لكنه لا بد من رسوخ  
و هو أمر منه قبل فرغا  
هبه مضلة فلا ضير إذا  
و ما رواه مالك و دونه  
ألبينان الحكم دوناه  
قالوا فقد يرى الإمام خبرا  
قلنا نعم لكن إذن يقول  
أما ادعا النسخ حديث القبض  
النسخ لا يكون بالتخمين  
لكن بنص متأخر على  
و عهدة النسخ على من يدعي  
و من نفى القبض أبو حميد  
و إنما سكوت عنهما كما  
بل عنه في رواية إثبات  
هبه نفاه ثم مثبتونا  
و مثبتا قدم على ناف و ما  
هذا و لا يشتبه اشتباها

أسرع خطوا و هو لم يبطأ  
أهل المدينة وما إن نقلا  
قد ذكر النسخ و من يسمع يخل  
إذ مال للمسناوي في الميزان  
من نسخوا القبض بحكم السدل  
ليست لدينا بمسلمات  
إذا اقتصرنا نسعها للوتد  
من النصوص عن أكابر رضى  
حيث يرى شيخ و كهل و فتى  
حديثه مضلة مضله  
و أفضل الهدى هدى محمد  
لا غيرها و صحبه كذلك  
يحتج كالمسلسلات عرفا  
في العلم بالناسخ و المنسوخ  
من شاهد لغائب قد بلغا  
من المضلة الإمام أنقذا  
و ساقه سحنون في المدونه  
أو لعبا أو عبثا أو ما هو  
و لا يراه بل يرى منه برا  
ليس على ذا عمل منقول  
كما لعيش فغير مرضي  
و لا بالاحتمال و الظنون  
منسوخه معارض له جلا  
ذلك وابن هذه الدعوى دعي  
كلا و لا أثبت سدل الأيدي  
سكت عن فضائل غيرهما  
للقبض قد نقلها أثبات  
له ثقة متثبتونا  
وجد قدمه على ما عدما  
دعوى اجتهاد باقتفاء طه

الاجتهاد هو بذل الوسع في  
و ليس باذلا لوسع من جعل  
نص حديث محكم جا في الأب  
بل راجح فيه لقوة الدليل  
و الامتثال خوطب المقلد  
و منعهم على المقلدين أن  
محله حكم نأى مناطه  
أما الذي استنبطه من قبلهم  
فجاز أن يقدموا قولاً على  
و طالع المعيار تلف فيه  
بل جاز أن يستنبطوا من الحديث  
ما لم إليه يسبقوا أيضاً كما  
قال ابن رحال وقال الأبي  
هذا و لا أدعو لقبض أحدا  
و لم أقل أثم من لم يقبض  
لكن ما النذب قصارى الأمر  
و لم أكذب ابن قاسم و لا  
و إنما استندت في تفسير  
و لم أو هن ما جرى به العمل  
و ما به العمل غير مشهور  
و حيث لم أظفر بتقديم العمل  
إن كان نص ثم لابن العربي  
و لو وجدته وجدت قائله  
هذا و بين جريان العمل  
بين في منظومة للنايغ  
فانظر هناك شرط تقديم العمل  
فالحمد لله له نصلي

تحصيل ظني من الحكم خفي  
يدا على يد و إنما امتثل  
و الأم فهم ثابت في المذهب  
مشهوراً أيضاً به كثر قيل  
به كما قد خوطب المجتهد يستنبطوا  
من الكتاب والسنة  
و لم يقع قبلهم استنباطه  
فالاجتهاد فيه سائغ لهم  
قولاً بظاهر حديث مثلاً  
ما لست تنفيه إذا تلقينه  
و من كتاب الله أحسن حديث  
حققه المحققون العلماء  
ذاك و غير واحد ذي لب  
و لست عن سدل بنائه أبدا  
و لا أرى القبض من المفترض  
فيه له أجر لناوي الأجر  
من عنه أو عن مالك قد نقلا  
قولهما لعصبة التشهير  
فقد قرأت قول ناظم العمل  
مقدم في الأخذ غير مهجور  
عن راجح سألت من يجهل سأل  
بقاله الراجح فهو أربي  
خالفه في عين هذي المسألة  
و جريان العرف فرق منجلي  
لذة طعم في الحلق سائغ  
و انظر هنا هل تم شرط و كمل  
ثم على خير الورى نصلي



# الرسالة السلوية في القبض في الصلاة

تأليف

الإمام المجتهد أبي الفيض محمد بن عبد الكبير  
الكتاني الحسني

(١٢٩٠ - ١٣٢٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على الرؤوف الرحيم وآله وصحابته .

رسالة في القبض في الصلاة لأهل سلا، لأبي الفيض الكتاني بخطه:

من محمد بن عبد الكبير إلى أخويننا في الله، وعضديننا في دين الله، الأحيين  
النبهين، الأودين الأخطيين؛ المقدم سيدي محمد بن العربي ابن سعيد، ومحل  
الروح من الجسد؛ سيدي محمد عواد: سلام عليكما ورحمة الله وبركاته؛

أما بعد:

فقد بلغنا مكتوباتكم الثلاثة، والثالث فيه خط سيدي محمد عواد، وكذلك ينبغي  
أن يكون. واعلموا إخواني أنه إن حاجبكم حاجج في القبض في الصلاة : فإن  
كان يقلد الإمام مالك رضي الله عنه؛ فإن ابن رشد في مقدماته جعله من فضائل  
الصلاة، ونسبه عياض في (الإكمال) إلى الجمهور، كما سطر نصوصهم الشيخ  
المحقق المسناوي في (رسالته في القبض) ، ولخص ذلك أعلم المتأخرين سيدي  
بناني بحواشي الزرقاني، وسلمه الشيخ الرهوني بسكوته.

ومعلوم عند المتأخرين أن الأجاهرة - رحمهم الله - تلامذة سيدي علي  
الأجهوري لا يسلم لهم إلا ما سلمه لهم المحشون : الشيخ التاودي بحواشي  
الزرقاني والشيخ بناني والشيخ الرهوني، وقد سلموا ذلك؛ فما لنا إلا اتباع أحدا  
الذي نهج عليه هؤلاء. فأين هم المالكية - لا من المتقدمين الذين لم يقولوا به -  
أما المتقدمون ؛ فهم عند الشيخ بناني، وهم حاملوا راية المذهب، وأما  
المتأخرون؛ فهم المحشون.

وربما يقولون بأنهم: ما كانوا يفعلوه في أنفسهم، إنما قرروا حكم الله في  
النازلة. فيقال لهم: يلزم عليه أنهم علماء غير عاملين بعلمهم، وفي الأحاديث  
العظيمة المتكاثرة من الزجر عن هذا ما هو معلوم شهير، ولا يقدر منصف أن  
يعترض نصوص المتقدمين وأفاضل المتأخرين بما ذكره السيد عليش في (فتاويه)  
وحده، فخطأ واحد أولى من خطأ جماعات؛ وهو: أسود المذهب وليوث غابه. وما  
ألطف من قال:

وإذا محاسني اللاتي أصول بها      كانت ذنوبا فقل لي كيف أعذر؟

وقد فسر جماعة من المفسرين قوله تعالى: « فصل لربك وانحر » [الكوثر/ ٣]؛ أي: ضع يديك على الناحر: عرق في الصدر. قد فسرهما على هذا: الفخر الرازي، والخازن، والمولى أبو السعود، وابن عطية، والجمال في (حاشية ذي الجلالين)، والمحقق الألوسي في (تفسيره) القريب العهد بالطبع، وقد نقل ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وكذا السيوطي في (الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور)، ونقل الشيخ مرتضى في (شرح "الإحياء") في المجلد الثالث عن ابن الملقن وجماعة أن هذا التفسير أحسن ما فسرت به الآية.

وإذا كان كذلك؛ فترجيح من رجح غيره تحكيم للعقل مع وجود النص، وبه يعلم ما في ترجيح غيره.

ولعل المرجح لم يقف على كونه مسنداً إلى الحضرة النبوية عليها من ربها أزكى التحيات والتسليمات، وقد نقل التفسير أيضاً ابن العربي المعافري المالكي في (الأحكام) وغيره.

ولما قال الشيخ خليل في التعاليل التي عللت بها الكراهة، وهل كراهته في الفرض للاعتماد؟؛ قال الشيخ عبد الباقي والخريشي والدردير: "فإن فعله لا للاعتماد بل تسنناً؛ لم يكره". وسلمه مُحشي كل. فهو لاء معتمد ما بأيدينا من كتب المالكية.

وهو الذي بوب له الإمامان البخاري ومسلم، وأبو داود والترمذي في (الجامع) الذي قال فيه: "من كان كتابي هذا في بيته؛ فكأنما في بيته نبي ينطق!". والنسائي وابن ماجه.

بل (الموطأ) للإمام مالك الذي نقل الشيخ الرهوني أول فصل المسح على الخفين عن القلشاني عن غيره أن: أصح ما أدخله مالك في كتبه: ما أدخله في "الموطأ"، وبهذا النقل يترجح ما في "الموطأ" على ما في "المدونة".

وإذا كانت المسألة مذكورة في هذه الدواوين كلها: تفسيرية وحديثية وفقهية؛ فكيف يقال: إنها دين جديد؟؟ بل ربما تكون معكوسة!.

بل هي من جملة السنن التي أميتت لا غير؛ فيحصل لمن أحيها مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله: "من أحيى سنتي عند فساد أمتي؛ فله أجر مائتي شهيد"، ومن منا لا يتمنى الجهاد؟! وقد واعد هنا من لا ينطق عن الهوى أن من أحيى سنة قد أميتت يعطيه الله أجر مائتي رجل ماتوا في الجهاد، « وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى ».

وفي القرآن: « لقد كانت لكم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا » ، وفي القرآن: « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ، وقال: « إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .

ثم واعد من اتبع نبيه وحبيبه بمزيتين عظيمتين؛ هما: خير من مائة ألف دنيا لا من الدنيا وما فيها؛ أولاها ما قوله تعالى: « يحبكم الله ». ومن أحبه الله لا يعذبه بذنب كما في الكتاب والسنة. وثانيهما: قوله: « ويغفر لكم ذنوبكم ».

فلا على من أحيى سنة من السنن بعدما واعده الله، « ومن أصدق من الله قيلا » ، بنعمتين: روحانية؛ وهي: محبة الله له. وجسمانية؛ وهي: غفرانه ذنوبه أن لا يحبه أهل الأرض ! وعليه أن يُقبل على مولاه: « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » .

أين تأليفنا في هذه المسألة: "القول الشافي"؟، وقد كنا وضعناه بمراكش، ألم يطلعكم عليه ابن سعيد؟.

ولا تعطوا لأحد الورد إلا بعد أن تشترطوا عليه الشروط المعلومة بيننا، فإن قبلها؛ فذاك، وإلا؛ فلا. وتجنبوا إعطاء الورد للشبان أو من لا زال صغيرا؛ فإنهم لا يفهمون الأمور، وكل الفتن منهم، فاحذروهم فإن ما نصلح نحن يفسدوه هم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فواحد قوي وجيه خير من عشرة صغار لا تدبير لهم ولا ثبات.

انتهت الرسالة المباركة من خطه الشريف مباشرة بالحرف من مالكةا المخاطب بها الأول ؛ وهو: المقدم ابن العربي ابن سعيد السلاوي ، وأعارنيها شقيقي الأكبر حفظه الله ، والحمد لله رب العالمين .

انتهى في زوال يوم الأربعاء فاتح ١٣٥٠ بمنزلي بسلا : أبو الهدى محمد الباقر ابن الشيخ الأكبر الكتاني الحسني ، عامله المولى بجوده وإكرامه .

تم المجموع

بحمد الله وعونه وتوفيقه ؛

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

وليس لنا إلى غير الله حاجة ولا مذهب .